الاتجـاه الحـضـاري .. هـذه أخـطـاؤنـا ..(الأخيرة) قـراءة في تبعات المواجهة مع السلطة

17-11-2002

ورغم هذا الخلل المنهجي الفادح، فإن الرؤية الاعتبارية للتجربة برمتها تؤكد أن خيار "المقاومة الوقائية"، قد حقق بعضا من أهدافه على المستوى الاستراتيجي: إفشال مخطط القضاء على التيار الإسلامي وإخراجه من الساحة الوطنية مثل ما حدث في مصر مع جمال عبد الناصر وفي تونس مع زين العابدين بن علي. ولو عدنا إلى الوسائل والطرق الإرهابية التي تم استعمالها بعد الانقلاب وذلك بفتح المعتقلات والسجون والمحتشدات النازية في الصحراء والزج بآلاف من المواطنين الأبرياء وحل كل مؤسسات المجتمع المدني التي كانت في يد التيار الإسلامي، وتفكيك البلديات المنتخبة وتعويضها بالمندوبيات التنفيذية ندرك حجم المخطط الجنوني الذي تم اعتماده غداة الانقلاب. وطبعا حسابات الانقلابيين كانت تذهب إلى أنهم لن يتجاوزوا سقف ستة أشهر وينتهون من المهمة القذرة بالقضاء على الحركة الإسلامية جملة وتفصيلا، لكن ذلك مني بحالة فشل مذهلة وهزيمة نكراء.. وليس هناك ملاحظ واحد يملك حد أدنى من العقل والتأمل الواعي في المسار التاريخي يلغي دور "رد الفعل الغاضب" الذي أفشل هذا المخطط المفضوح. والأجنحة الإسلامية التي استمرت في الشرعية السياسية تدين بكل قوة لرد الفعل الغاضب باستمرارها في الوجود لأن الانقلابيين أدركوا سريعا أنه لا يمكنهم ضرب كل الأجنحة في وقت واحد. وبعد سنوات من الجنون أدرك النظام أن العملية خاسرة من بدايتها...

بقلم مختاري عبدالناصر

التـوازن الاستــراتيجـي

ورغم هذا الخلل المنهجي الفادح، فإن الرؤية الاعتبارية للتجربة برمتها تؤكد أن خيار "المقاومة الوقائية"، قد حقق بعضا من أهدافه على المستوى الاستراتيجي:
إفشال مخطط القضاء على التيار الإسلامي وإخراجه من الساحة الوطنية مثل ما حدث في مصر مع جمال عبد الناصر وفي تونس مع زين العابدين بن علي. ولو عدنا إلى الوسائل والطرق الإرهابية التي تم استعمالها بعد الانقلاب وذلك بفتح المعتقلات والسجون والمحتشدات النازية في الصحراء والزج بآلاف من المواطنين الأبرياء وحل كل مؤسسات المجتمع المدني التي كانت في يد التيار الإسلامي، وتفكيك البلديات المنتخبة وتعويضها بالمندوبيات التنفيذية ندرك حجم المخطط الجنوني الذي تم اعتماده غداة الانقلاب. وطبعا حسابات الانقلابيين كانت تذهب إلى أنهم لن يتجاوزوا سقف ستة أشهر وينتهون من المهمة القذرة بالقضاء على الحركة الإسلامية جملة وتفصيلا، لكن ذلك مني بحالة فشل مذهلة وهزيمة نكراء.. وليس هناك ملاحظ واحد يملك حد أدنى من العقل والتأمل الواعي في المسار التاريخي يلغي دور "رد الفعل الغاضب" الذي أفشل هذا المخطط المفضوح. والأجنحة الإسلامية التي استمرت في الشرعية السياسية تدين بكل قوة لرد الفعل الغاضب باستمرارها في الوجود لأن الانقلابيين أدركوا سريعا أنه لا يمكنهم ضرب كل الأجنحة في وقت واحد. وبعد سنوات من الجنون أدرك النظام أن العملية خاسرة من بدايتها...
طبعا لا ننفي أن هناك مافيا داخل السلطة لا تزال تجتهد في العودة إلى الوراء، ولكن هذه المافيا لم يعد يحركها دافع أيديولوجي ولكن أصبحت تخشى المساءلة والمحاسبة وأسئلة الضمير، ولغة التاريخ التي لا شك أنها ستحملهم مسئولية الوقت الضائع الذي خسرته الجزائر أولا وقبل كل شيء.. ومن ثم فإن رد الفعل الغاضب حقق توازنا استراتيجيا مهما وتاريخيا..

عزل العناصر الفوضوية داخل الصف الإسلامي ودحر الخطاب الإنتحاري اللامنهجي، الذي ينف الكسب الإنساني التاريخي، ويتقوقع على الكسب التراثي.. وما كان يمكن تحقيق هذا التقدم المنهجي داخل الصف الإسلامي على حساب الأفكار المخذولة التي كانت تعيق المسيرة الدعوية لولا التجربة التاريخية المرة.

وإن كانت بعض الأطراف داخل السلطة لا تزال ترعى وتطور الخطاب اللا-تاريخي داخل الصف الإسلامي وذلك بعد أن ألبسته لباس السلمية ومهادنة "أولي الأمر".. ونظرة بسيطة على قائمة إصدارات "مجالس الهدى" وهي الجناح الفكري "للعلمانية المتدينة" أو "الطرقيون الجدد"، سواء الكتب أو الأشرطة الدينية، تبين أن هناك أطراف خبيثة لها معرفة دقيقة بالنسق الفكري المفلس الذي يمثله هذا الخطاب الانتحاري على الحركة الإسلامية في الجزائر.. ولذلك يتم رعايته وتقديم الدعم له، والتغاضي عن تمدده، في ظل غياب أو تغييب بل ملاحقة الأجنحة الأخرى والتضييق عليها. فمثلا نشرت مجالس الهدى كتابا لأحد "العلماء العوام" بعنوان "العواصم مما في كتب سيد قطب من قواصم" ولا شك ليس هناك مستفيد من تجريح سيد قطب مثل العسكرتارية الإنقلابية والعلمانيون.. وتم نشر أشرطة سمعية تحذر الشباب من الدخول إلى الجامعات بدعوى الاختلاط الموجود فيها.. وأكيد أن تحريم الدخول إلى الجامعات كمرحلة أولى، معناه تحريم الدخول إلى المدارس لأنها مختلطة.. ثم تحريم الدخول إلى الأسواق لنفس العلة لأنها مختلطة.. وكلازمة منطقية تحريم التعاطي مع المجتمع ومن ثم التشكيك في المجتمع وفي اعتقاده وتدينه كنتيجة ختامية، وذلك بحسب التوترات النفسية والأمزجة المضطربة لكل فرد أو مجموعة.. خصوصا بعد التركيز على حالات القبوريين والدعوات الشركية التي قضت عليها جمعية العلماء المسلمين منذ زمن الاستعمار وهمشتها الدولة الوطنية بعد الاستقلال ولكن يتم إحياءها حاليا برعاية سامية، وكأن هناك جهات ذكية تعمل على توفير الأرضية لصدام مفتعل جديد. ومن ثم تتلاحق الإنزلاقات المنطقية والمنهجية بشكل تلقائي سنني..

ولدى هذا التيار إصدارات تطعن في كل جهود الدعوة الإسلامية المعاصرة، ولا يصفون أي تيار آخر يخالفهم الرؤية ومنهج التغيير سوى بعبارة "مبتدع"، "ضال"، "أشعري"، "معتزلي".. بل لا يعترفون بأي منجز تاريخي في العالم الإسلامي سوى بإمارة آل سعود. فإذا كان هناك مكسب تاريخي تحقق للتيار الإسلامي وذلك بعزل التيار الانتحاري صاحب الخطاب اللامنهجي فإن هناك مراصد ذكية تقوم بإحياء هذا الخطاب الذي قاد إلى الإجرام في مرحلة "المواجهة الوقائية".. وذلك بتحييده سياسيا، وقد رفع هذا التيار شعار "بدعية التعاطي بالسياسة" بسبب جرائم بعض أجنحته في الجبال ويعتبر أن كل من ينشط في السياسة "مبتدع" "ضال" "منحرف عقائديا" لأنه يستعمل وسائل الغرب.. فالأحزاب والمسيرات والإضرابات والانتخابات والعمل النسوي الحركي كلها "بدع".. وإن كان في هذه المرحلة لا يحدثنا عن كيفية تعامل "المسلم الصالح" في تصوره مع هذه "البدع" ومع هؤلاء "المبتدعين".. ولكن إذا عدنا إلى مراجع هذا التيار وخصوصا في السعودية والأردن واليمن، حيث ازدهرت تآليفه، وحيث يتواجد مشائخ هذا التيار وشخصياته الروحية، فإننا سنكتشف بسهولة الحمولة العدوانية المركوزة في جوهر الخطاب.. والتي من السهولة أن تتحول إلى التكفير مرة أخرى إذا توفرت لها الشروط الموضوعية السننية..

وقد أعجبت بكلمة لطيفة قال بها أحدهم، في حق هؤلاء:"خوارج على الدعاة، رحماء بأولي الأمر" بل ربما لا يتورعون عن نسبة الدعاة وأبناء الحركة الإسلامية إلى الكفر، بينما يخلون ساحة "أولي الأمر" كما يسمون مفسدي السلطة، ويستنكفون حتى من اتهامهم بالظلم.

والقارئ في العالم الإسلامي الكبير قد لا يستطيع فهم حيثيات هذا الجدل وربما قد لا يتصوره، لذلك فمن المناسب أن نعرض عليه هذه الفقرات المأخوذة من الكتاب الردىء مدارك النظر ص 225-232، حتى يرى إلى أي مدى يبلغه الإيحاء بالتكفير للحركات الإسلامية عند أصحاب هذا المنهج السطحي. يقول عبد المالك الرمضاني الجزائري تعليقا على بيان نواب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الصادر أياما قلائل مباشرة بعد انقلاب 11 جانفي المشؤوم. وقبل ذلك يحسن بنا أن نورد البيان حتى يتصور القارئ النقاش:

اللاّئحة السّياسية لنواب المجلس الشّعبي الوطنيللجبهة الإسلامية للإنقاذ

الفائزين في الدّور الأول

الجزائر، 14 رجب 1412هـ ـ الموافق: 19 /1/1992م

قال تعالى: {الذينَ قَالَ لهَمُ النَّاس إِنَّ النَّاس قَدْ جمعُوا لَكُم فَاخْشَوهُم فَزَادهُمْ إِيماناً وقَالُوا حَسْبُنَا الله وَنِعْمَ الوَكِيل}.

إزاء التطوّرات الخطيرة التي تشهدها البلاد، وشعوراً منّا بثقل المسئوليّة الملقاة على عاتقنا، وإبراءً للذمّة، ووفاءً للعهد أمام الله ثم أمام التاريخ والأمّة:

فإنّا نحن نواب الأمّة المنتخبون يوم:2 جمادى الثانية 1412هـ الموافق: 26/12/1991م المجتمعون يوم 14رجب 1412هـ الموافق: لـ 19/1/1992م بالجزائر العاصمة نذكّر بما يلي:

لم تفتأ الأنظمة المتعاقبة على الحكم في البلاد تسير في الاتجّاه المغاير لإرَادة الأمّة وطموحات الشّعب بدءاً بانتهاك دستور 63 وانتهاءً بالتّجاوزات الخطيرة لدستور 89.

وكان من نتائج هذا المسار الخاطيء أن عمّت الفوضى في كافّة المجالات السياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة، فجمّدت العقول، وعطّلت الطاقات، وبدّدت الثّروات، وأبعدت الأمّة عن مشروعها الحضاريّ الإسلاميّ، ولمّا لاح بريق الأمل، وظنّت الأمّة أنّها تنفّست الصّعداء من وطأة هذا الكابوس المخيف، إذا بالموازين تنقلب فجأة فتصادر إرادة الشّعب، فيوقف المسار الانتخابي، ويداس الدّستور والقوانين وكافّة القيم الإنسانيّة.

وأمام هذا الوضع فإنّنا نحن نواب الأمّة:

1ـ نحذّر من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجرّ عن مصادرة اختيار الشّعب والذي عبر عنه بكل حريّة بشهادة الصديق والعدوّ من خلال اقتراع 26/12/1992م اعتبارا من أنّ السّلطة التأسيسيّة هي ملك للشّعب وأنّه لا جدوى لتمثيل الأمّة إلا في حدود المشروعيّة الدّستوريّة القانونيّة.

2ـ نحذّر من مساس بالحريّات السياسية، حيث إنّنا سجّلنا في هذا تجاوزات وانتهاكات خطيرة تمثّلت في الاعتقالات العشوائيّة غير المبرّرة، والمخالفات المرتكبة ضدّ الحقوق والحريّات الفرديّة والجماعيّة، من مساس بسلامة الأشخاص البدنيّة والمعنويّة التي يضمنها الشرع والأعراف الدّولية بما فيها الدّستور الجزائريّ في مواده: (28) إلى (56).

3ـ نحذّر من تكتّلات مشبوهة غايتها إجهاض المشروع الإسلامي، والمساس باختيار الشّعب وثوابت الأمّة.

4ـ إنّنا نعتبر أنّ المجلس الأعلى للأمن قد تجاوز صلاحياته الدّستورية باتّخاذه إجراءات منافية للدّستور، بتعطيله للمسار الانتخابي بإحداث ما يسمى بالمجلس الأعلى للدّولة.
5ـ إنّنا نعتبر المجلس الأعلى للدّولة مجرّد مجلس فرض الوصاية على الشّعب، وبالتّالي فإنّ كافّة ما ينجرّ عنه من مجالس وهيئات وتصرّفات سياسيّة داخليّة أوخارجيّة تعتبر كلها مناقضة لأحكام الدّستور، وإنّنا كممثّلين شرعيّين للشّعب، حاملين برنامج! يجسد طموحاته؛ نعتبر أنّ المجلس الانتخابيّ هو الإطار الشرعيّ والقانونيّ الذي يعبّر فيه الشّعب عن إرادته، ليس إلا.
6ـ نعتبر أنّ السلطة التشريعيّة هيئة مجلس واحد، طبقاً للدّستور، يسمّى المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، له كامل السّيادة، ولا يجوز على الإطلاق سنّ أو إحداث هيئة بديلة له مهما كانت المبرّرات المفتعلة التي تهدف إلى الوقوف في وجه المشروع الإسلاميّ.
7ـ ننذّد ببعض وسائل الإعلام التي استعملت لتمرير المؤامرة ومحاولة توجيه الرأيّ العام توجيهاً مغايراً لما أفرزته إرادة الشّعب، وعليه فإنّنا نصرّ على ما يلي:
أ ـ تنقية الأجواء السياسيّة، وذلك بإطلاق سراح كافّة المساجين السيّاسيّين وعلى رأسهم قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإرجاع العمّال المطرودين إلى مناصب عملهم، وتعويض الضّحايا والمتضرّرين من جرّاء الممارسة الاستبداديّة والتعسّفيّة للنّظام.
ب ـ نصرّ على ضرورة الرّجوع الفوريّ إلى الشرعيّة الدّستوريّة المجسّدة لإرداة الشّعب، ونطالب بإتمام المسار الانتخابي على اعتبار أنّ كافّة الشروط متوفّرة.
ج ـ نصرّ على أن يبقى الجيش الوطنيّ سليل جيش التّحرير الوطنيّ حامياً للأمّة، وبعيداً عن الثّورات السياسية التي تريد أن تجعل منه أداة بيد الطغمة الحاكمة لضرب اختيار الشّعب.
د ـ نصرّ على أن يتحمّل المجلس الدّستوريّ مسئوليّاته كاملة.
وفي الختام: إنّنا نعتقد أنّ كل ما حدث ابتداءً من استقالة الرئيس الشاذلي ابن جديد، إلى فرض مجلس الوصاية على الشّعب إنما هو مؤامرة نسجت خيوطها في إطار النّظام الدّولي الجديد لإقصاء الإسلام عن حياة المسلمين، كنظام مجتمع وإيجاد مبرّر مفتعل لحلّ الجبهة الإسلامية التي رفعت لواء القضيّة الإسلامية في الجزائر بحقّ، وبالتالي يصفو الجوّ للغرب الكافر وأذنابه في بلادنا لفرض المشروع الغربيّ على الشّعب الجزائريّ المسلم. قال تعالى: {وَسَيَعْلَمُ الذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون}.
وعلى الرغم من وضوح هذا البيان، والذي فعلا إذا نظرنا له بعد هذه العشر سنوات من جنون العلمانية والعسكرتارية الغاشمة، فإنه بيان لإبراء الذمة وتحميل الانقلابيين مسؤولية ما حدث بعد ذلك.
ولكنني عندما رجعت إلى تعليقات هذا "السلفي" المدعو عبد المالك الرمضاني على هذا البيان والتي أوردها في 20 حاشية وجدت أنه الايحاء بكلمة الكفر ومشتقاتها أكثر من مرة بشكل مباشر تارة وبشكل ايحائي تارة أخرى. وهذا فضلا عن العبارات المشابهة والمتقاربة. والقارئ لهذه التعليقات سيخلص بالضرورة أن كاتبي البيان ليسوا إلا كفارا وإلا فأعمالهم وأقوالهم كفرية، وفي ألطف الأحوال هم مبتدعة شديدي الابتداع، ليس لهم من الإسلام شيء.
وسنقوم بتحليل تعليقات هذا "السلفي" على هذا البيان الواضح الذي لا شية فيه، حتى نرى مبلغ خطورة الاتجاه التكفيري المركوز في جوهر خطاب هذا التيار السطحي.
أنظر إلى هذه العبارة الواضحة الخبرية، التي تصف حقائق تاريخية الواردة في البيان المذكور أعلاه" لم تفتأ الأنظمة المتعاقبة على الحكم في البلاد تسير في الاتجّاه المغاير لإرَادة الأمّة وطموحات الشّعب بدءاً بانتهاك دستور 63 وانتهاءً بالتّجاوزات الخطيرة لدستور 89" في ثلاث تعليقات على هذه العبارة وما بعدها يؤكد هذا السلفي منهجه التكفيري المركوز في جوهر خطابه حتى وإن ادعى خلاف ذلك، لأن العبرة بالمضامين، والخط العام وليس بالإدعاءات حيث بدأ ايحاءاته التكفيرية لمنتخبي الجبهة الإسلامية ثم كلازمة الجبهة الإسلامية للانقاذ كخط تاريخي في حركة الشعب الجزائري يقول في الحاشية الأولى:" تأمّل تعبيرهم هذا الّذي لا يختلف عن تعبير الدّيمقرطيين، وهل للشّعب طموح وللأمّة إرادة مع إرادة الله؟!" أنظر كيف هو لا يفرق بين مصطلح الإرادة الشعبية الوارد في القاموس السياسي المعاصر ومصطلح الإرادة الإلاهية الوارد في كتب العقائد عند علماء السلف، وجعل هذه هي تلك.
فضلا على كون هذا ينم عن جهل فضيع بدلالات المصطلحات وتطور المفاهيم، فإنه يوحي من زخم التراث الإسلامي أنه من جعل إرادة الشعب إرادة الله فقد .... هو لا يصرح لكن مفهوم الإرادة المعروف عن علماء السلف يصرح بذلك. ثم يقول في نفس التعليق:"ولماذا لا يعبرون بالإسلام بدلا عن القاموس الديمقراطي؟! أهي مداهنة للنظام العالمي؟ فإنّ الله تعالى يقول: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}، أم هو انهزام وشعور بالذلّ لو نادوا بالإسلام؟ فإنّ الله تعالى يقول: {وَلِلَّهِ العِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ المُنَافِقِينَ لاَ يَعْلَمُونَ}"
وفي الحاشية التي تليها تعليقا على نفس الفقرة الواردة في البيان:" إنّه انتهاك للدستور وتجاوز له بدءًا وانتهاءًا كما قالوا، فأين الإسلام؟! اللهمّ إلاّ أن يكون الإسلام عندهم هو الدستور!" أنظر إلى هذا التلبيس لشخص لا يفرق بين إقرار خبر ووصف ظاهرة، وبين اعتبار الدستور هو الإسلام. ويكفي أن نوجه سؤالا إلى أي شخصية علمية إسلامية من أي اتجاه كانت لنقول له على سبيل المثال:"ما هو حكم الشرع فيمن يقول بأن الإسلام هو الدستور؟".. أليس الجواب واضح..
الحاشية الثالثة على نفس الفقرة :" بكاؤهم عن مصادرة إرادة الشعب لا عن تعطيل الشريعة! فكيف لو أراد الشّعب غير الإسلام؟!"
وفي الحاشية الاحقة تعليقا على قول البيان:" فيوقف المسار الانتخابي، ويداس الدّستور والقوانين" يقول:" هذا إيمان منكم بالدستور والقوانين الوضعية، بل إذا ساءكم أن يداس الدستور والقوانين فهل يسرّكم أن ترفعوها فوق رؤوسكم؟! قال الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً}" هنا بدأ التكفير يكشف عن نفسه بشكل أوضح وأبين.. وأذكر القارئ أن هذا التكفير ليس للأنظمة ولكنه لمنتخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الإسلاميين الذي أصدروا بيانا يبرأون ذمتهم فيه وينددون بانقلاب العلمانية على المسار الانتخابى سنة 1992، فما بالك الأنظمة، ورؤوس العلمانيين، وأصحاب المصالح، فضلا عن جمهور الناس وعوام الخلق، الذين يخلطون عملا صالحا بعمل فاسد.
ولنستمر مع تعليقاته، لأنها كعملية تصاعدية كل مرة تسفر عن وجهها التكفيري. يقول هذا السلفي الذي يعتبر حكام الجزائر "أولي الأمر" في هذه المرحلة عن إخوانه المنكل بهم والمستضعفين وذلك تعليقا على قول البيان:" اعتبارا من أنّ السّلطة التأسيسيّة هي ملك للشّعب وأنّه لاجدوى لتمثيل الأمّة إلا في حدود المشروعيّة الدّستوريّة القانونيّة" ويعلق بهذه العبارات التي هي أكثر صراحة:"

هذه الكلمة عظيمة في ميزان الشّرع، لأنّها تمليك للشعب ما لا يجوز أن يكون إلا لله تعالى القائل:{إِنِ الحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ}".. فهل تمثيل الأمة هو تمليك للشعب ما لا يجوز أن يكون إلا لله.. أنظر إلى هذا الجهل بمفهوم التمثيل السياسي المعاصر ومجالاته وضوابط العلماء فيه كغيره من النوازل في كل زمان ومكان وأنظر أخي القارئ كيف بدأ المنهج التكفيري يكشف عن نفسه بكل وضوح.. هل يختلف هذا الأمر عن شيء مما يقرره أبو قتادة الفلسطيني وأبو بصير والمقدسي، والذين عبروا عليه بكل صراحة ودون استحياء وبكل شجاعة.

جاء في بيان منتخبي الجبهة الإسلامية:" إنّنا نعتبر أنّ المجلس الأعلى للأمن قد تجاوز صلاحياته الدّستورية باتّخاذه إجراءات منافية للدّستور، بتعطيله للمسار الانتخابي بإحداث ما يسمى بالمجلس الأعلى للدّولة. إنّنا نعتبر المجلس الأعلى للدّولة مجرّد مجلس فرض الوصاية على الشّعب، وبالتّالي فإنّ كافّة ما ينجرّ عنه من مجالس وهيئات وتصرّفات سياسيّة داخليّة أو خارجيّة تعتبر كلها مناقضة لأحكام الدّستور، وإنّنا كممثّلين شرعيّين للشّعب، حاملين برنامج! يجسد طموحاته؛ نعتبر أنّ المجلس الانتخابيّ هو الإطار الشرعيّ والقانونيّ الذي يعبّر فيه الشّعب عن إرادته، ليس إلا ".. ويقرر هذا السلفي متقدما خطوة إلى الأمام على طريق التكفير للدعاة ورجال الجبهة الإسلامية ومنهجها ومنتخبيها الذين أصدروا هذا البيان، وهذه المرة يدعوهم للتوبة من كلماتهم الكفرية:" أهي شرعية إسلامية أم قانونية؟ الجواب: لا هذه .. ولا تلك!! أمّا الإسلام فبريء من أن يمثله الجهال بشرعه، إذ حسْبُ هؤلاء أن يتوبوا من كلماتهم الكفرية، فكيف يَصْلُحون لقيادة الأمّة الإسلامية؟! وأمّا القانون فكيف يرضون لأنفسهم أن يمثلوه وقد أعزّهم الله بالإسلام؟!"

وفي الحاشية التي جاءت تعليقا على قول البيان:" نعتبر أنّ السلطة التشريعيّة هيئة مجلس واحد، طبقاً للدّستور، يسمّى المجلس الشّعبيّ الوطنيّ، له كامل السّيادة، ولا يجوز على الإطلاق سنّ أو إحداث هيئة بديلة له مهما كانت المبرّرات المفتعلة التي تهدف إلى الوقوف في وجه المشروع الإسلاميّ" يقول عبد المالك الرمضاني:" فماذا أبقيتم لله تعالى القائل لنبيّه e: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ}؟!" وبعدها يبدأ السلفي في تصعيد لهجته التكفيرية المغلفة يقول معقبا على عبارة:" نصرّ على ضرورة الرّجوع الفوريّ إلى الشرعيّة الدّستوريّة المجسّدة لإرداة الشّعب، ونطالب بإتمام المسار الانتخابي على اعتبار أنّ كافّة الشروط متوفّرة " فقد ورد في الحاشية ما يلي:" تأمّل هذه الكفرية! {إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيماً}". ثم يقول:"المسار الانتخابي نظام كافر؛ لأنّه يساوّى فيه بين المسلم والكافر، والله تعالى يقول: {أَفَنَجْعَلُ المُسْلِمِينَ كَالمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}؟! ولأنّه يساوّى فيه بين الذّكر والأنثى، والله تعالى يقول: {وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى}، وأعظم هذه كلّها أنّه يساوّى فيه الإسلام بالكفر حين يجعلا في كفتي التصويت، فواحسرتا على من اعتبر هذا النّظام الانتخابي متوفر الشروط كافة، ودينه مهان في صناديق الاقتراع يُعْلَى عليه. أما سمع هؤلاء ربهم يقول: {فلا تَهِنُوا وتَدْعُوا إلى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ}" ثم يقول ملوحا هذه المرة بعقاب الله:" لقد أخذت أبحث في هذه اللائحة وهذا النّداء عن كلمة (الحكم بما أنزل الله)، أو (تطبيق الشريعة الإسلامية)، فلم أعثر على كلمة منها ولو مرةً واحدة إلاّ الكلمات النّاعمة التي لا تزعج أصحاب البرلمان كقولهم: (المشروع الإسلامي)، و(القضية الإسلامية)، بينما حظي ذكر (الشعب)، و(الدستور) عندهم بأكثر من (47) مرة في ورقتين ونصف ورقة فقط؛ حرصاً منهم على أن يكون الأمر والسيادة خالصين لهما ليس لله تعالى فيهما نصيب؛ ريثما يتمكّنون .. زعموا!!، عاملهم الله بما يستحقون. وتأمّل! فإن حديثهم كله انتصار لـ (اختيار الشعب)، و(إرادة الشعب)، و(طموحات الشعب)، و(سيادة الشعب)، وحسرتهم كلّها على عدم احترام (أحكام الدستور)، و(المشروعية الدستورية القانونية)، و(سيادة المجلس الشعبي الوطني)، و(الحريات الفردية والجماعية)، و(ثوابت الأمّة)، و(الحريّات السياسية)، و(القيّم الإنسانية)...

قبّح الله هذا الدّين! ما ترك شيئاً لله إلاّ جعله قرباناً لطواغيته؛ إنّه دين الديمقراطية، وهذه الألفاظ الفجّة من قاموسه الّذي استبدلوه بالوحي وأعطوا به الدّنيّة في دينهم، قال الله تعالى: {وإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذاً لاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً. ولَوْلاَ أن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً. إِذاً لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الحَيَاةِ وَضِعْفَ المَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً}"..

علينا أن لا ندفن رؤوسنا في الطين، ونتجاوز هذا الخلط العجيب في فقه هؤلاء السلفيين على هذه النوازل المعاصرة.. المقدمة لها نتيجة، والعبارة لها معنى، والفكرة لها ما صدق.. وكل منصف يتبين كيف أن نسق التكفير متكامل في هذه التعليقات، الأطروحة التكفيرية واضحة من هذه اللوازم المنهجية الثابتة بشكل جذري، وجوهري في عمق النسق الفكري لهؤلاء السلفين.

وإذا كان عبد المالك وطائفته في الجزائر لديهم اتفاق صريح أو ضمني مع "أولي الأمر" في الجزائر فإن هذه التعليقات سرعان ما نجد من يكشفها بكل صراحة عند طائفة أخرى تحللت من أي التزام مع النظم السياسية.

وأذكر هنا كلمة تاريخية صرح بها الشيخ علي بن حجر أمير "الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد" وهي إحدى التنظيمات المسلحة التي دخلت في مواجهات مفتوحة مع الجماعة الإسلامية المسلحة، والشيخ علي بن حجر مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 1992 عن ولاية المدية قال:"الخلاف بيننا وبين الجماعة الإسلامية المسلحة أننا كنا نرى أن العمل السياسي أفضل، إذا تم الحفاظ على حقوقنا واحترامها، بينما الجماعة المسلحة ترى أنه ليس هناك عمل شرعي سوى العمل المسلح وكل الأنشطة الأخرى حرام"..

ويقول في شهادة تاريخية مؤلمة ومرة متحدثا عن رسالة بعث بها الشيخ علي بن حاج إلى الجماعة المسلحة ولكنهم أخفوها وهي رسالة حملت عنوان [أحكام الردة والهدنة والصلح] وضمت مائة صفحة وكان هدفها منع التوسع في التكفير:" لقد قال في رسالته أن الذي لا يعرف الاختلافات بين العلماء و [فقه الاختلاف] لا يعرف الفقه، وبالتالي أنكر على عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة الفقهيات الجديدة وأدبياتهم وحدد أحكام الهدنة والصلح. وأشير هنا إلى أن هذه الرسالة لم تظهر؛ لأن قادة الجماعة الإسلامية المسلحة أجحدوا هذه الرسالة عن الكل وبقوا متمسكين بقناعتهم [لا حوار لا هدنة لا صلح] وهو ما حملهم في ما بعد على الحقد على الشيخ علي بن حاج. " ويقول "لقد قاموا بتصفية بعض الدعاة والشباب في الجبال لمجرد أنهم سمعوا شريط للشيخ علي بن حاج أو عباسي مدني"... والقاسم المشترك بين الطرحين أن الجماعة الإسلامية المسلحة ترى بدعية العمل السياسي المعاصر، وعبد المالك رمضاني ومجالس الهدى أيضا يرون بدعية العمل السياسي الإسلامي المعاصر.. وكل الأشكال السياسية المعاصرة التي انبثقت عنها الخبرة الإنسانية أشكال بدعية منحرفة، لا يجوز اعتمادها بحال!؟

وكما ذكرت فإن هذا النسق التكفيري كان منزلا على رؤوس المستضعفين إبان المواجهة العسكرية مع العلمانية الإنقلابية في الجبال، ومع عبد المالك الرمضاني، ومن معه المعروفين في الجزائر بـ"السلفية العلمية" منزل على رؤوس الدعاة والمنتخبين،

ورجال العمل السياسي الدعوي، وأبناء التنظيمات الإسلامية العاملة.. بينما "أولي الأمر" أي النظام الإنقلابي في الجزائر، لا ينطبق عليهم هذا الوصف، وذلك في هذه المرحلة.
مبدئيا وفي هذه المرحلة هذا التيار لا يتعاطى بالسياسة ووسائلها لأنها "بدعية" وهذا ما يجعله من هذه الناحية مأمون الجانب على "أولي الأمر" ويخدمهم.. ولكن بالنفخ فيه على المستوى الأيديولوجي، وجعله أداة للتشكيك في مصداقية التيارات التاريخية الأخرى وذلك عن طريق تسليط أقلامه على التيارات الإسلامية في الحالة الجزائرية، واتهامها بكل التهم الأيديولوجية الممكنة. أي رعاية التناقض داخل التيار الإسلامي، وتطوير خطاب التشكيك والتبديع، وهذا الخطاب الموتور ملتزم حاليا بالخطوط الحمراء فهو لا يتعرض "لأولي الأمر".
وعلى الأجنحة التاريخية للحركة الإسلامية التي هي أساس الصحوة الإسلامية المعاصرة أن تستفيد من الأخطاء التي انجرت عن التسامح مع هذا الخطاب الانتحاري، الذي يزرع لغة الفتنة وفقه السلبية الحركية، وينفي كل المكتسبات التاريخية للإسلام.
وعلى الدعاة أن يتفرغوا لتصحيح المفاهيم لهؤلاء الشباب المغرر بهم، والذين تم استغلال سذاجتهم ومستوياتهم العلمية المتدنية من أجل شحن نفوسهم ببغض الحركات الإسلامية التاريخية سواء الإخوان المسلمين بشقيهم أو الاتجاه الحضاري بدعوى أنها حركات "بدعية" لأنها تدعو للاستفادة من الغرب الكافر في وسائله وأعماله. الخلاف مع هذا الخطاب جوهري في حيثياته الإجرائية، والتهاون بهذا الخلاف سيقود إلى نفس النتائج.
تأكيد النزعة الوطنية في الخطاب الإسلامي، وهو البعد الذي كان غائبا لدى الجناح الإخواني في الحركة الإسلامية. ومن ثم تركيز الجهود على الحيز المكاني والظرف التاريخي أو كما كان يقول ابن باديس رحمه الله في إحدى محاضراته وهو يفسر شعار جمعية العلماء الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني:" أما الجزائر فهي وطني، الذي تربطني بأهله روابط من الماضي والحاضر والمستقبل، بوجه خاص، وتفرض تلك الروابط كجزء منه فروضا خاصة، وأنا أشعر أن كل مقوماتي الشخصية مستمدة منه مباشرة..." ويقول رحمه الله:"فأرى من الواجب أن تكون خدماتي أول ما تتصل بشيئ تتصل به مباشرة وكما أنني كلما أردت أن أعمل عملا وجدتني في حاجة إليه: إلى رجاله، وإلى ماله، وإلى حاله، وإلى آماله وإلى آلامه،.. كذلك أجدني إذا عملت قد خدمت بعملي ناحية أو أكثر مما كنت في حاجة إليه.."... وهذا ليس وطنية أرضية قومية، كما يؤولها الذين يحبون تصيد النقائص.. ولذلك يعقب ابن باديس رحمه الله بكل وضوح فيقول:" نعم إن لنا وراء هذا الوطن الخاص أوطانا أخرى عزيزة علينا هي دائما منا على بال، ونحن فيما نعمل لوطننا الخاص نعتقد أنه لا بد أن نكون قد خدمنا وأوصلنا إليها النفع والخير من طريق خدمتنا لوطننا الخاص، وأقرب هذه الأوطان إلينا هو المغرب الأدنى والمغرب الأقصى، اللذان ماهما والمغرب الأوسط إلا وطن واحد، لغة وعقيدة وآدابا وأخلاقا وتاريخا ومصلحة ثم الوطن العربي والإسلامي ثم وطن الإنسانية العام "
إعادة هيكلة التيار الوطني والإسلامي وتصفية صفوفه من العناصر الانتهازية.. والتياران مدعوان للاستفادة من هذا المعطى التاريخي وتطويره. والمحطتين الانتخابيتين الأخيرتين اللتان توصفان بأنهما الأكثر نزاهة لهما دلالة كبيرة إذا نظرنا لهما من زاوية هيكلة التيار الوطني والإسلامي. فالأجنحة الانتهازية التي تحالفت مع العلمانية الإرهابية والعسكرتارية الانقلابية داخل التيارين فقدت كل وجودها السياسي واندحرت مرة أخرى في أول تجربة تقلصت فيها ممارسة التزوير، وتدخل الإدارة.. والسلطة الجزائرية لم يكن أمامها خيار آخر سوى تقليص حجم التزوير لأنه قبل عشرة أيام كانت الجارة الملكية (المغرب) توقع على أول انتخابات في العهد الجديد باركتها كل القوى الوطنية والإسلامية فضلا عن تزكيتها من المجتمع الدولي. وحق لليوسفي أن يقول في لقاء تقييمي تاريخي مع وسائل الإعلام لم تنجز حكومة التناوب الشيء الكثير ولكن على الأقل هذه أول انتخابات نزيهة يشهدها المغرب كانت بإشراف الاشتراكيين. فالسلطة كانت على الأقل بسبب هذا المعطى الإقليمي مضطرة إلى تغيير الأسلوب حتى لا تتهم بالشذوذ.
تحجيم دور العلمانية الإرهابية والعسكرتارية الانقلابية، لأنها تتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية الحماقة التاريخية بانقلاب 1992 على جبهة التحرير الوطني. والعلمانية الإرهابية وحلفائها داخل السلطة وبسبب شعورها بفقدان أوراقها العدوانية، وأنها تنسحب تدريجيا من المشهد السياسي الوطني، انزلقت إلى الموقف الانتحاري في منطقة "القبائل".. ولا أحد يستطيع أن يبسط الموقف إلى مجرد مسألة لغوية خصوصا أن كل مكونات المشهد السياسي في الساحة سواء السلطة وعلى رأسها بوتفليقة، أو التيار الوطني، أو التيار الإسلامي بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (نصوص المؤتمر الثالث) قد حددوا موقفا إيجابيا وتاريخيا من المسألة اللغوية.. والأمازيغية تحديدا.. ومع ذلك يستمر الاحتقان في القبائل، لأن المسألة اللغوية هي مطية العلمانية العدوانية وفروعها في دواليب السلطة بعد فشلها في ضرب الحركة الإسلامية، وخيبة الذين قادوا انقلاب 1992، وأصبحوا مطاردين من المجتمع الدولي وتلاحقهم أسئلة الضمير. فالعلمانية بعد أن فشلت خياراتها الإنقلابية اتجهت بكل نذالة إلى خيار الانفصال وهو بكل المقاييس انتحار تاريخي. وهذا ما جعل جبهة القوى الاشتراكية تدرك فخ العلمانية الإرهابية والديمقراطيين المزيفين وتوابعهم داخل السلطة، وتتمرد على هذا الوضع المخزي وتفصل فصلا منهجيا تاريخيا بينها وبين دعاة الحكم الذاتي كمرحلة أولى ثم الانفصال إذا تطلب الأمر. وعلى القوى الوطنية والإسلامية الرشيدة الأخرى أن تؤازره وتشد على أيديهم، ولا يتركوهم يوجهون بمفردهم غلاة العلمانيين ورؤوسهم داخل النظام، ويدفعون بمفردهم ثمن موقفهم الشجاع.. فالقوى الرشيدة لها واجب تاريخي من أجل تفويت الفرصة على المغامرين الذين لا يتوانون في دفع الجزائر إلى حمام جديد من الدم باسم اللغة. هناك ثابت سياسي علينا أن لا نتغاضى عنه وهو أن العلمانية برهنت غير ما مرة أنها حمقاء انتهازية ليس لها مشروع سياسي، وفوق ذلك محدودة الأفق وقليلة التبصر، ولا تهمها مصلحة الإسلام ولا مصلحة الجزائر ولا هويتها.. كل ما يهمها هو أن تهيمن على السلطة..
فرض التعامل مع التيار الإسلامي حتى في أوساط الغرب، باعتبار أن التيار الإسلامي المكون الرئيسي في النسيج السياسي في الجزائر ولا يمكن عزله بجرة قلم. ونظرة على البحوث المعتمدة في مراكز البحث والقيادات الفكرية في العالم توحي بالتحول الإيجابي في رؤية الغرب الثقافي للعالم الإسلامي والتيار الإسلامي والطروحات الداعية لإدماجه وفسح المجال له تخلف الطروحات التي كانت تدعو لعزله وتهميشه وضربه.. وقد انعكس ذلك في كثير من السياسات الحكومية..
وأمام الحركة الإسلامية في الجزائر وخصوصا الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسؤولية تاريخية، والفرصة مناسبة من أجل كشف الضباب وتطوير خطاب متوازن وتحسين صورتها أمام الغرب بشقيه. والتوجه إلى الأنظمة الغربية برؤية واضحة عن مستقبل التوازنات الإقليمية، وتحديد مفهوم المصلحة الوطنية على أنه لا يتعارض مع تبادل المنافع في إطار أخلاقي يحفظ مكاسب الجميع.

وإداريا يمكننا أن نعول على القيادة الجديدة المنبثقة عن المؤتمر الثالث للجبهة الإسلامية وبناء على النصوص التنظيمية الواضحة التي تم المصادقة عليها، إذا عرفت كيف تقرأ الأخطاء التاريخية وتعترف بها منهجيا وتعمل على تحقيق مقاصد التوبة السياسية في شقها المتعلق بأداء الجبهة وأخطائها.